

## معالي السيد فيليمون يانغ رئيس الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة

السفير فيليمون يانغ دبلوماسي مخضرم راكم سجلا حافلا بالخبرات.

فعلى الصعيد الوطني، شغل منصب رئيس الوزراء ورئيس الحكومة من عام 2009 حتى عام 2019. وبهذه الصفة مثل رئيس الدولة في عدد من الملتقيات الإقليمية والدولية الرفيعة المستوى الهامة. وشغل مناصب حكومية هامة أخرى، منها نائب وزير الإدارة الإقليمية (1975-1979)، ووزير المناجم والطاقة (1979-1984) ووزير ونائب الأمين العام لرئاسة الجمهورية (2004-2009). وهو يشغل منذ عام 2020 منصب المستشار الأكبر للأوسمة الوطنية لدى رئاسة الجمهورية.

وعلى الصعيد الدولي، عمل السيد يانغ مفوضاً سامياً للكاميرون لدى كندا (1984-2004)، حيث شغل منصب عميد السلك الدبلوماسي لمدة 14 عاماً. وقاد وفود الكاميرون إلى مؤتمرات القمة الاقتصادية الرفيعة المستوى في واشنطن العاصمة ولندن ونيودلهي وفي العديد من العواصم الأخرى.

وعلى الصعيد الأفريقي، شارك في العديد من دورات مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي.

ويشغل منصب رئيس فريق الشخصيات الأفريقية البارزة في الاتحاد الأفريقي منذ شباط/فبراير 2020. وهذا الفريق مسؤول عن أمور منها فحص الترشيحات لشغل المناصب الهامة داخل الاتحاد الأفريقي، مثل منصب مفوض الاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة، شغل السيد يانغ منصب رئيس اللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية.

ولدى السيد يانغ التزام قوي بالقضايا الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وسيادة القانون، واحترام الطبيعة والبيئة، ومكافحة تغير المناخ، وإصلاح الأمم المتحدة وتجديدها.

وتستند رؤيته والتزامه إلى المثل والأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك النهوض بالمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة.

وُلد السيد يانغ في 14 حزيران/يونيه 1947 في جيكيجم - أوكو، في المنطقة الشمالية الغربية من الكاميرون، وهو سياسي كاميروني، وقاضٍ من حيث دراسته الأكاديمية. فقد تخرج بشهادة في القانون من جامعة ياوندي بالكاميرون. وتخرج أيضا من المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء. وحصل السيد يانغ على درجة الماجستير في القانون الدولي من جامعة أوتاوا بكندا، وعلى درجة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سينتري في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو متزوج من ليندا يانغ وأب لثلاثة أطفال.

## بيان رؤية

بمجرد انتخابي، سأكون مدعوًا للعمل كرئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة عام، من أيلول/سبتمبر 2024 حتى أيلول/سبتمبر 2025.

فما طبيعة رؤيتي وخطتي وواجبي وأسلوبي؟ تلك هي أولى المسائل التي تتوقع مني الدول الأعضاء، وحتى عامة الجمهور، أن أعرضها بوضوح تام، عملاً بما قرره الجمعية العامة من شروط.

### رؤيتي

سوف يكون موضوع ولايتي هو "الوحدة في التنوع، من أجل النهوض بالسلام والتنمية المستدامة والكرامة الإنسانية في كل مكان ولأجل الجميع"، وهذا يشمل، في اعتقادي، الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. وبحسب قراءتي للسياق الدولي الراهن وتطوره المحتمل، أرى للحقيقة أن التحديات لا تتفك تزداد تعقيداً وعولمةً في القرن الحادي والعشرين، قرنٍ تسود فيه الرقمنة ويشهد نهضة علمية وتكنولوجية هائلة، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهذه التحديات مردها إما إلى النشاط البشري أو إلى الكوارث الطبيعية. وهي تتجلى، على سبيل المثال لا الحصر، في النزاعات المعلنة أو الكامنة في مختلف أنحاء العالم، وفي التوترات الجيوسياسية، والإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، وفي الاضطراب وعدم اليقين على المستوى الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة، والأوبئة، والجوائح، وأوضاع اللاجئين والمشردين، وتدفقات الهجرة، وتغير المناخ الذي يهدد بقاء بعض الدول لا بل وجودها بحد ذاته، وفي إزالة الغابات، والتصحر، والجوع، والفجوة الرقمية، وسباق التسلح المحموم، بما في ذلك في الفضاء الخارجي.

وأنا أرى أننا نملك الأدوات اللازمة للتصدي لكل هذه المشاكل، على نحو ما أكده رؤساء الدول والحكومات في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. فإنه لا ينقصنا سوى الإرادة السياسية للعمل والأخذ بهذه الأدوات بغية تحقيق الرفاه للجميع. وواقع الأمر أنه لا يزال هناك قدر من عدم الثقة، إلى جانب سياسة الكيل بمكيالين، مع ميل الدول إلى التقوقع على ذاتها. وصار الاتجاه أكثر فأكثر نحو اتخاذ المواقف والتصرف لا وفق ما يمليه ميثاق الأمم المتحدة، وإنما بطريقة انتقائية ووفق ما تمليه المصالح الضيقة.

ومع ذلك، لا يمكن لأي بلد، مهما بلغ من القوة، أن يواجه منفرداً التحديات الراهنة للعولمة والترابط. ومما يلفت انتباهي وجود تجمعات ومراكز قوة متنوعة في العالم وترسيخ هذه التجمعات والمراكز، بل والسعي إلى تشكيلها. غير أنني أرى أن هذه الدينامية لا ترقى إلى مستوى الإمكانيات أو حتى القدرات الحقيقية للعمل التي تتيحها الأمم المتحدة.

وهذا ما يجعل من الجمعية العامة، وهي الهيئة التداولية الأرفع مستوى والأكثر تمثيلية على الصعيد العالمي، الحيز الوحيد الذي تلتقي فيه الدول بمختلف رؤاها، على أساس المساواة في السيادة، سعياً إلى إيجاد حلول مشتركة لهذه المشاكل. وهي بامتياز المنتدى الذي يمكن فيه التعبير بحرية عن هذا التنوع في القناعات والآراء والاهتمامات والنهج والحلول وطرق ووسائل التنفيذ.

وهي الحيز الذي تتيح مناقشاته العامة الفرصة لإسماع أصوات الشعوب والأمم، بكل تنوعها وتميزها، عن طريق ممثليها الذين ينقلون وجهات نظرها في جميع القضايا التي تشغل البشرية، سواء تعلق

الأمر بالسلام أو الأمن، أو نزع السلاح، أو المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية والإنسانية، أو المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، أو قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون وتطوير القانون الدولي وتعميمه، أو إنهاء الاستعمار، أو شؤون الفضاء الخارجي، أو المسائل المتعلقة بالبحار والمحيطات، أو عمليات حفظ السلام وبناء السلام، أو الإصلاحات التي لها تأثير حاسم في مستقبل البشرية. فالجمعية العامة مرآة تعكس التنوع الكبير لشعوب العالم وأممهم.

وهي أيضاً قبلة للحوار والتشاور، حيث تعمل الدول، كبيرة وصغيرة، على التقريب بين وجهات نظرها بشأن هذه القضايا جميعها لتحقيق الأهداف المشتركة؛ ومن هنا جاءت الدعوة إلى وحدة الصف وحشد الجهود والتضامن، وبعبارة أخرى إلى التوافق، في المداورات وجلسات تبادل وجهات النظر داخل هيئاتها المختلفة، بعيداً عن الخلافات وتباعد الآراء وتقلبها.

باختصار، تلك هي نظرتي لهذه الهيئة الموقرة، كما تصوّرها الآباء المؤسسون، بوصفها منبراً للرأي الحر وطبلاً عظيماً يعلو من خلاله صوت الأمم والشعوب بكل تنوعها، وبوصفها أيضاً "شجرة التشاور" الباسقة التي في أفيائها، بعد حوار طويل النفس، تتقارب الآراء لتحقيق الأهداف المشتركة. من هذا المنظور إذن أود الاضطلاع بعملية أثناء ولايتي.

### برنامجي، واجبي

تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء، تحقيقاً لهذه الغاية وعلى سبيل التوجيه، حدّدت بنفسها المجالات أو الأولويات الرئيسية الثماني التي يتعين على الجمعية العامة أن تتناولها، وهي: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة؛ وصون السلام والأمن الدوليين؛ وتنمية أفريقيا؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية؛ وتعزيز العدالة والقانون الدولي؛ ونزع السلاح؛ ومراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره.

واعتمدت الدول الأعضاء أيضاً خططا لتشجيع العمل في سياق هذه الأولويات، آخرها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المشفوعة بتدابير لتقييم تنفيذها. وقد أعلن رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الخاصة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس المنظمة أن خطة عام 2030 "هي خارطة طريقنا وتنفيذها ضرورة لبقائنا". وتجدر الإشارة إلى أن الشعارات الكبرى لخطة عام 2030، التي تنطبق على كل إنسان وفي كل مكان من العالم، هي حماية الكوكب، وبقاء الإنسان، والقضاء على الفقر، وتحقيق الرخاء المشترك، وعدم ترك أي شخص خلف الركب.

وقد وضع رؤساء الدول والحكومات أيضاً برامج وأطراً خاصة للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، مثل أقل البلدان نمواً (برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، وتعزيز موارد ومهام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتنشيط مجلس المستشارين المعني بتلك البلدان)؛ والبلدان النامية غير الساحلية (برنامج كيغالي الجديد، الذي كان مقرراً اعتماده في حزيران/يونيه 2024)؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية التي يكافح بعضها في الوقت الراهن للبقاء على قيد الوجود (إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) الذي كان مقرراً تنقيحه في أيار/مايو 2024 أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، في أنتيغوا وبربودا)، والبلدان المتوسطة الدخل (الرصد المنسق والمعزز من جانب منظومة الأمم المتحدة

الإنمائية بأكملها للتدابير التي تتوخاها الجمعية العامة). وتهدف جميع هذه البرامج إلى تحقيق التنمية المستدامة التي يعد القضاء على الفقر أحد أبرز مؤشراتها.

وفي ما يتعلق بأفريقيا على وجه الخصوص، وهي إحدى أولويات الأمم المتحدة الثماني، أيدت الجمعية العامة "خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها" التي وضعتها أفريقيا بنفسها، بما تشمله من برامج ومشاريع ذات أولوية، باعتبار الخطة أداة قوية لتنمية القارة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي هذا الصدد، توجد شراكة استراتيجية بين القارة والأمم المتحدة، ومنصب مستشار خاص لدى الأمين العام لشؤون أفريقيا يُعنى برصد حالة تنفيذ الالتزامات التي يتعهد بها شركاء أفريقيا.

ومن مصلحة المجتمع الدولي، صوناً للسلام وتعزيزاً للتنمية المستدامة وحمايةً للكوكب، الحرص على تحقيق الأهداف التي اشتركت الدول الأعضاء في تحديدها في مجمل هذه البرامج.

وخلال فترة ولايتي، سأشدد على ضرورة التعجيل بالتدابير التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات المتفق عليها. ولذلك، فإن وسائل التنفيذ، ولا سيما التمويل والعلم والتكنولوجيا، تتسم بطابع شديد الإلحاح.

وإلى جانب البرامج المذكورة أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن عدداً من الأنشطة والعمليات التي بدأ العمل فيها خلال ولايات من سبقتي من رؤساء الجمعية العامة سيستمر العمل فيها تحت رئاستي، سواء لمواصلة النظر فيها أو لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها. وفي هذا السياق، أود أن أذكر في جملة أمور إصلاح مجلس الأمن، وتنشيط أعمال الجمعية العامة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام 2025، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة لدعم تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الرابع المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. ولأود أيضاً أن أشير أيضاً إلى مشروع الإعلان والأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، ولا سيما تدابير متابعة ميثاق المستقبل، التي ستُعتمد في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، والتي يُحتمل أن يكون لها تأثير على مستقبلنا المشترك. وألتزم بالمتابعة الدقيقة لهذه المسائل، بما في ذلك عن طريق تعيين الميبرين المناسبين.

وعلى صعيد آخر، تنشط بؤر التوتر وتدور رحى النزاعات المعلنة أو الكامنة في مناطق شتى من العالم. وفي هذا السياق بالذات، يقع على كاهل الجمعية العامة واجب الاضطلاع على الوجه الأكمل بالدور المسند إليها عن طريق بذل الجهود اللازمة في مجالات الوقاية، وخفض حدة التصعيد، واتخاذ تدابير بناء الثقة، واتخاذ قرارات ومقررات عملية المنحى، وعن طريق مواصلة تعزيز لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام.

وفيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية نفسها بغية تعزيز سلطتها، سأواصل عمل أسلافي، مع الحرص على قيام الميسرين المشاركين والفريق العامل المعين لهذا الغرض بتعميق وتسريع النظر في الأفكار المبتكرة التي تقترحها الدول الأعضاء. وسأحرص على نقل صوت الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء، متى تعين، أو إسماعه في الاجتماعات الدولية التي تتناول مسائل بالغة الأهمية.

وسأحرص أيضاً خلال فترة ولايتي على أن تظل الجمعية العامة متيقظة لما يجري في على صعيد العالم، وذلك بتنشيط دورها، وفقاً للإجراءات ذات الصلة، إما بأن تنظر من ناحيتها في المسائل التي اعترض

عليها مجلس الأمن بالفيتو وإما لتناول حالة ما تتعلق بنزاع أو كارثة طبيعية أو جائحة تستحق الاهتمام من الجمعية العامة.

وسأشاور طيلة فترة ولايتي وسأتواصل بانتظام مع مختلف المجموعات الإقليمية أو الفنية من أجل مناقشة شواغلها ومجالات اهتمامها وأي إجراءات يمكن للجمعية العامة أن تتخذها.

وخلال فترة ولايتي، سأراعي في تشكيل عضوية مكنتي وفي تعيين الميسرين تمثيل مختلف البلدان، مع احترام التكافؤ بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل، وفق ما جرت به العادة، والكفاءة والنزاهة.

وسوف أعطي الأولوية اللازمة لبرامج النهوض بالشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد جميع الفئات الضعيفة.

وفيما يتعلق بالشباب، سأبقي على الأولوية الممنوحة لهم من خلال المكتب المعني بشؤونهم المنشأ حديثاً في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والذي خصّصت له الجمعية الموارد اللازمة لسير أعماله بفعالية في إطار ميزانية عام 2024. وسوف أستأنف برنامج الزمالات الدراسية للشباب الذي بدأه أسلافي.

وعلى صعيد آخر، ووفقاً لما قرره الجمعية العامة، سأولي أهمية كبرى للتعاون مع كبار قادة الأجهزة الرئيسية، مثل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع الأمين العام، في إطار احترام البرنامج المحدد لاجتماعاتنا من أجل تحقيق أداء متناسق لـ "بيتنا المشترك".

وسأشدد على التعددية اللغوية والتعددية الثقافية، فهما من أسس التنوع الثقافي التي تعبر عن تنوع شعوب وأمم العالم.

وسأولي اهتماماً خاصاً للحوار بين الأديان والثقافات، ولمكافحة التطرف وخطاب الكراهية.

وفيما يتعلق بالشراكة، سأركز على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهود تعزيز السلام والتنمية المستدامة والكرامة الإنسانية. وسأحرص أيضاً، وفقاً للقواعد التي أرسيتها الدول الأعضاء أو التي ستقوم بتحسينها، على تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، وعلى التشاور معها وإشراكها في أعمال الجمعية العامة وإسهامها فيها حسب الاقتضاء.

ويمكن أن أقوم في الجزء الثاني من ولايتي، حسب الاقتضاء ورهنا بالمواضيع التي تتفق عليها الأطراف، بتنظيم محادثات تفاعلية غير رسمية مع الدول الأعضاء أو مع الشركاء المشار إليهم أعلاه، في مواضيع ذات أهمية أو مثيرة للشواغل، وفقاً للتقليد الأفريقي الشهير المتمثل في الحوار في أفياء "شجرة التشاور".

**أسلوب، ندائي**

سوف أسترشد طوال فترة ولايتي بالمبادئ والاعتبارات التالية:

- الامتثال الصارم لأحكام القَسَم الذي سأؤديه أمام الجمعية العامة قبل أن أتولى منصبه
- وضع نفسي في خدمة جميع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين والإصغاء إليهم
- الشفافية الكاملة والاستقامة الفكرية والأخلاقية والحياد والموضوعية والالتزام بالمواعيد في أداء واجباتي

- الامتثال للنظام الداخلي في تسيير العمل

- الحزم، ولكن مع المرونة أيضاً، حسب الاقتضاء، في قيادة المشاورات تحقيقاً للأهداف المحددة

وفي الختام، لو طُلب إليّ أن أوجز رئاستي في بضع كلمات، لقلْتُ ما يلي: بغض النظر عما بيننا من أوجه التباين والاختلاف، لنعمل ولنسحّ معاً للنهوض بالسلام وإنهاء الحروب وتشجيع الوثام بين القلوب والنفوس؛ ولنسحّ نحو التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك والانسجام مع الطبيعة والبيئة التي يجب أن تُستخدَم مواردها باعتدال ورصانة وحكمة، مع اتخاذ التدابير التصحيحية والانتقالية لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة؛ ولنعمل معاً ولنسحّ نحو تعزيز الكرامة الإنسانية في كل مكان ومن أجل الجميع.

فلنعمل ولنسحّ نحو تعزيز تعددية الأطراف تركز قوتها على أساس صلب ذي جذور ضاربة في أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومقاصده.

ولنستجب معاً لنداء الإنسانية الجهير الواصل إلينا من عمق التاريخ. إنه نداء نادر لا يحظى به إلا جيل واحد على مدى قرن من الزمن، جيل يكون قادراً على التأثير في المستقبل.

وإذا منحتني الدول الأعضاء شرف انتخابي رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، فسوف يكون ذلك احتفاءً عظيماً بوحدة الصف والتضامن في مجموعة الدول الأفريقية التي حان دورها لتولي الرئاسة فلم تدخر جهداً لاختيار مرشحٍ واحد عن القارة الأفريقية. وسيكون ذلك أيضاً شرفاً عظيماً لبلدي، الكاميرون، الذي كان يوماً خاضعاً لوصاية الأمم المتحدة، واعترافاً بنضج عمله الدبلوماسي على الصعيد الدولي. وسيكون ذلك بالأخص تحية ناصعة للرئيس بول بيا، اعترافاً بحكمة آرائه التي يعرب عنها بانتظام على منبر الجمعية العامة. وفي الختام، سيكون لي ذلك شرفاً، بل واجبا يحتم عليّ أن أخدم المجتمع الدولي برمته، بتواضع وأمانة، استجابة لنداء التاريخ.